المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢١/٨/١٧ الموافق ٨ محرم ١٤٤٣هـ العدد ٥٠٣ السنة التاسعة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«التعرّف على الوجه»: تقنية جديدة مُدمجة بنظام التحكّم والسيطرة الإسرائيلي لاستباحة حياة الفلسطينيين!

صفحة (٣)

الميزانية الإسرائيلية العامة: ارتفاع حادّ في ميزانية الجيش وضرائب جديدة يتكبّدها الفقراء!

صفحة (٤)

تظاهرة منددة بتجديد قيود كورونا في تل أبيب أول من أمس. (أف ب)

الحكومة الإسرائيلية تصارع خيارات مواجهة انتشار فيروس كورونا وتتفادى الإغلاق الشامل!

كتب برهوم جرايسي:

يشتد الجدل في الحكومة الإسرائيلية، وفي الطواقم المختصة العديدة التي تنشغل في انتشار فيروس كورونا، حول السبل الأفضل لمواجهة انتشار الفيروس، على ضوء النتائج اليومية الخطيرة، التي تضع الجهاز الإسرائيلي مرّة أخرى أمام موجة كبيرة من الإصابات الخطرة، وارتفاع أعداد الموتى، على الرغم من أن إسرائيل تُعد من بين أكثر الدول من حيث التطعيم، ولربما تكون الدولة الأولى نسبة لعدد السكان، وقد شرعت بسرعة بتطعيم الجولة الثالثة.

وفي ساعة متأخرة من مساء يوم السبت الأخير، ١٤ آب الجاري، نشر رئيس الحكومة نفتالي بينيت، بيانا على صفحته في فيسبوك، يشرح فيه رؤيته الحالية. وفي المضمون لسعات ليست قليلة، إن صح التعبير، للحكومة السابقة ورئيسها بنيامين نتنياهو. وقال بينيت إن الهدف هو وقف الوباء، مع أقل ما يمكن من خسائر، والحفاظ على الاقتصاد، وأرزاق المواطنين. وأضاف أن استراتيجية الحكومة حاليا ترتكز على تسريع عملية تطعيم الوجبة الثالثة، وفعل كل شيء من أجل الامتناع عن فرض إغلاقات على مختلف أنواعها، كون الإغلاقات هدامة للمواطنين والاقتصاد.

وقال بينيت في لوم واضح للحكومة السابقة، إن الإغلاقات السابقة كلفت الخزينة العامة، والاقتصاد، ٢٠٠ مليار شيكل (٦١,٥ مليار دولار). وقال إن القرار الأسهل، هو أن نقرر فرض إغلاقات، ولكننا سنمتنع عن هذا قدر الإمكان. ففي كل يوم تسجل الإصابات أعدادا كبيرة، ومن يوم إلى آخر، حتى مطلع هذا الأسبوع، ثمة في كل يوم ذروة جديدة. وحتى مطلع الأسبوع الجاري، قارب عدد الحالات النشطة ٥٠ ألف شخص، كما تجاوز عدد الذين يتلقون العلاج في المستشفيات ٨٠٠ مريض، هذا في الوقت الذي شارفت فيه إسرائيل بالضبط قبل شهرين، في ١٥ حزيران الماضي، للإعلان عن شبه اختفاء الفيروس، بعد أن بلغ عدد الحالات النشطة يومها حوالي ٢٠٠ مصاب.

ومن المفترض أن تدخل يوم الأربعاء من هذا الأسبوع، ١٨ آب الجاري، سلسلة إجراءات جديدة، ومن أبرزها السماح فقط لمن بحوزتهم بطاقة خضراء الدخول إلى كافة مراكز وقطاعات الاقتصاد، باستثناء مراكز وحوانيت التسوق. كما سيتم تحديد عدد الأشخاص في المحلات التجارية التي تقل مساحتها عن ١٠٠ متر مربع، بحيث يكون مسموحا دخول شخص واحد لكل ٧ أمتار مربعة.

كذلك ستكون هناك شبه عقوبات على من يرفضون التطعيم، فعدا عن أنه ليس بحوزتهم بطاقة خضراء ما يمنع دخولهم إلى العديد من الأماكن، فإن كل من سيخضع لفحص وهو ابن ١٢ عاما وفوق، سيكون عليه دفع مبلغ مقابل الفحص.

وفي حين لم يتم حسم شكل افتتاح السنة الدراسية في الأول من أيلول المقبل، فإنه بدأ الحديث في الأيام الأخيرة عن احتمال فرض إغلاق كامل في الأعياد العبرية التي ستحل في شهر أيلول المقبل.

احتمالات فرض إغلاق عام جديد

حتى مطلع الأسبوع الجاري، كانت احتمالات الإعلان عن فرض إغلاق عام جديد في إسرائيل ضعيفة للغاية، وهذا ما ظهر أيضا في تصريح نفتالي بينيت، السابق ذكره؛ وبالكاد يتم إسماع مقترح الإغلاق في أروقة مؤسسات الحكم. ورغم هذا، فإن الصوت عال في الصحافة الاقتصادية على وجه الخصوص، ضد احتمال العودة لفرض إغلاق الكامل، على مختلف المرافق العامة والاقتصاد. ودافع الصرخة واضح، وهو الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الإسرائيلي على مختلف المستويات، إن كان الموازنة العامة وتضخم الدين العام، أو على صعيد الشركات، ليس كلها، والضحية الأكبر هي الجمهور العام، وخاصة الشرائح الوسطى المتدنية والفقيرة.

الأهم من ناحية إسرائيل أن موجة كورونا الجديدة تحل في الوقت الذي يبدي فيه الاقتصاد مؤشرات نمو متسارعة، وبوتيرة أكبر من المتوقع، ولكن ما تم إنجازه حتى الآن، وفي غضون أشهر قليلة، قد يتبخر من جديد في حال عادت إسرائيل، من باب اللا مفر، إلى خيار الإغلاق. وبحسب كل التقارير، فإن أبرز مصادر انتشار الفيروس، هو السفر إلى الخارج، الذي شهد في الشهر الجاري انهيارا حادا، وفق الصور الواردة من المطار الدولي، خلافا لما كان عليه الوضع في نهاية شهري حزيران وتموز الماضيين، ثم المناسبات الاجتماعية الجماهيرية، مثل الأعراس الكبيرة في المجتمع العربي، فيما سيكون المصدر الأكبر لانتشار المرض، المدارس، إذا ما واصلت إسرائيل تصميمها على فتح المدارس كالمعتاد، في الأول من أيلول المقبل، فكل يومين أو ثلاثة تصدر تعليمات جديدة أو سيناريوهات متضاربة بشأن افتتاح السنة الدراسية.

وقال بحث افتراضي، صدر في الأسبوع الماضي، إنه في حال فتحت المدارس أبوابها كالمعتاد، فمن المتوقع أن يصاب كل يوم ٥ آلاف طالب، وهذا سيتلوه حجر على أبناء صف كل طالب، وعمليا خلال أيام قليلة، وفق هذا البحث الافتراضي، سيكون مئات آلاف الطلاب في حجر صحي.

ومن أبرز نتائج التراجع الحاد في السفر إلى الخارج، إعلان شركة الطيران شبه الحكومية الإسرائيلية، إلعال، الأسبوع الماضي، أنها بصدد فرض إجازات ليست مدفوعة الأجر، على ما بين ٨٠٠ إلى ألف عامل في الشركة، بسبب القيود الجديدة على الرحلات الجوية، وتقليص عدد الرحلات، جراء الموجة الجديدة لجائحة كورونا. وحسب ما ذكرته مصادر في الشركة، للصحافة الاقتصادية الإسرائيلية، فإن الحديث يجري عن ١٠٠ طيّار و٣٠٠ مضيفة ومضيف، ومئات من العاملين في القطاعات المختلفة في الشركة. وقد يجد العاملون أنفسهم في مهب الريح من دون مدخول شهري ثابت، بعد أن أعلنت وزارة المالية، في الأيام الأخيرة، أنها لن تكرر تجربة مخصصات البطالة الاستثنائية، لمن يتم إخراجهم من مكان العمل إلى إجازات ليست مدفوعة الأجر. وقد حصلت شركة إلعال، في العامين الماضي والحالي، من الحكومة على دعم مالي بقيمة ٢١٠ ملايين دولار، وفصلت حوالي ألفي عامل، بموجب شروط وزارة المالية. وطلبت الشركة في الأيام الأخيرة كفالة الحكومة لها، لتحصل على قرض جديد بنحو ٢٠٠ مليون دولار، وبشروط ميسّرة.

أما مؤشرات الانتعاش الاقتصادي، التي يحرص قادة الحكومة على استمرارها، وعدم وقفها بفعل الإغلاق، فقد برزت في تقرير سلطة الضريبة الصادر في الأسبوع الماضي، إذ قالت السلطة إن شهر تموز الماضي سجل جباية ضرائب غير مسبوقة في مثل هذا الشهر من كل عام، ولامس حجم الضرائب التي تمت جبايتها ٣٦ مليار شيكل (أكثر من ١١ مليار دولار)، وهذا أكثر بنسبة ٢٦٪ مما كان في تموز العام ٢٠٢٠، وأعلى بنسبة ١٨,٧٪ مما كان في تموز ٢٠١٩. وفي المقابل، فإن الصرف الحكومي الجاري في شهر تموز، سجل تقريبا موازنة من دون عجز يذكر بالمقاييس الاقتصادية، إذ بلغ العجز ٨٠٠ مليون شيكل، مقابل عجز بقيمة ١٠ مليارات شيكل في شهر حزيران الماضي. وحسب التقرير، فإن العجز في الموازنة العامة هبط من نسبة ١٢٪ في شهر آذار الماضي، إلى ١٠,١٪ في شهر حزيران الماضي، إلى ٩,٣٪ في شهر تموز الماضي، علما أن هدف الحكومة الحالية هو خفض العجز مع نهاية العام الجاري إلى ٦,٨٪ من حجم الناتج العام، ليواصل هبوطه في العام المقبل ٢٠٢٢ إلى نسبة ٣,٩٪ من حجم الناتج العام. ويقدّر حجم الناتج العام حاليا بحوالي ١٤٠٠ مليار شيكل (٤٣٠ مليار دولار)، ما يعني أن كل ١٪ يعادل حاليا ١٤ مليار شيكل. وهذا يعني أيضا، أن العجز في الميزانية حتى نهاية شهر تموز بلغ ١٣٠ مليار شيكل، والهدف أن يهبط إلى قرابة ٩٥ مليار شيكل، حتى نهاية العام.

محللون يحذّرون من فرض الإغلاق

تقول وزيرة الداخلية أييلت شاكيد، في تصريحات إعلامية، إن «الحكومة تريد أن تتعايش مع الفيروس وألا تصطدم به وجها لوجه. فعلى الرغم من الارتفاع الحاد في معدلات الإصابة بالأمراض، وعدد الموتى والمصابين بأمراض خطيرة، الذين بدأوا في التراكم مرة أخرى، لم يتم اتخاذ قرار نهائي بعد بفرض إغلاق شامل في أيام الإجازات والعُطل».

ويقول المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، إن رئيس الحكومة نفتالي بينيت منقسم على نفسه بشأن القرار، فهو «يعلم أن مفعول الإغلاق آخذ في التضاؤل. كما أنه أكثر وعيا وحساسية من سلفه بنيامين نتنياهو، لعشرات المليارات من الشواكل، التي اختفت دون أثر، بسبب شلل الاقتصاد وفرض عمليات إغلاق متكررة في العام ونصف العام الماضيين. ومن ناحية أخرى، يخشى بينيت من لحظة وصول المستشفيات إلى درجة عدم القدرة على الاستيعاب أكثر. نظرا لأن أكثر من ثلث السكان غير محصنين، ومن بينهم أكثر من مليون مواطن تبلغ أعمارهم ١٢ عاما وأكثر، مؤهلون للحصول على اللقاح، ولهذا ستكون للفيروس مساحة أكبر للانتشار».

ووفقا لتوقعات الخبراء الإسرائيليين، فمن المحتمل أن تصل إسرائيل إلى ألف حالة حرجة بحلول نهاية الشهر الجاري. وفي ذروة الموجات السابقة تم تسجيل نحو ١٢٠٠ مريض في حالة حرجة، وكان هناك انخفاض حقيقي في جودة الرعاية لمرضى كورونا وغيرهم من المرضى. في ظل هذه الظروف، وتحت ضغط مستمر من بعض وسائل الإعلام، قد يتصرف بينيت بما يتعارض مع قراره الأول، ويعلن الإغلاق.

ويقول هرئيل إن البديل الذي قدمه بينيت يسعى إلى إبطاء الاندفاع نحو الإغلاق، وهو يرتكز على ركيزتين: تعزيز نظام الرعاية الصحية وقدرته على رعاية المرضى ذوي الحالات الحرجة، إلى جانب تعزيز جهود التحصين بين غير الملقحين ومنح جرعة ثالثة من اللقاح لمن هم في سن الستين فأكثر. في المقابل، يقول هرئيل، فإنه «بعد عام ونصف العام من الوباء، لم تفعل إسرائيل سوى القليل لتعزيز المستشفيات بأعداد الأطباء والممرضات وتحسين أوضاع أقسام العناية المركزة. ويأمل بينيت الآن في أن يعزز الطواقم الطبية، والطواقم المساعدة لها، بهدف تغيير الوضع ليكون الجهاز الصحي قادرا على استيعاب ٢٤٠٠ مريض بحالة خطرة».

ويرى هرئيل أن الحكومة منقسمة مثل زعيمها بشأن كورونا. فوزيرة التربية والتعليم، يفعات شاشا- بيتون، تخوض معركة ضد مجموعة تعارض التطعيمات في المدارس، بينما يطالب زميلها في حزبها، الوزير زئيف إلكين، بإجراءات إنفاذ أكثر صرامة.

وتسبب الارتباك في الحكومة، الذي تفاقم بسبب صدمة الضربة الكبيرة التي تسببها سلالة «دلتا»، في تأخير الموافقة على الإجراءات المطلوبة قبل أسبوعين من افتتاح السنة الدراسية: إعادة العلامة الخضراء وإنفاذها بشكل أوسع مما تقرر، وتقليل التجمعات في الأماكن المغلقة، وفرض العزلة الصارمة على القادمين من الخارج. والإصرار على استئناف الدراسة في أيلول، بغض النظر عن ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض، بدلا من الانتظار إلى ما بعد عطلة الأعياد العبرية، في الشهر المقبل.

وتشير المحللة الاقتصادية في صحيفة «ذي ماركر»، ميراف أرلوزوروف، إلى أن وزارة الصحة تحذر من زيادة معدلات الإصابة بالأمراض، وبأنه لن يكون هناك سبيل لوقفها إلا بالإغلاق، وتحذر وزارة المالية من الأضرار الاقتصادية الجسيمة التي يلحقها الإغلاق بالاقتصاد، لكن الوزارتين لا تناقشان السؤال الجوهري: هل هناك أي أمل في نجاح الإغلاق الآن؟

وتضيف: «إن نسبة الإصابة بنوع دلتا في إسرائيل مقيّدة بسبب ارتفاع معدل التطعيم بين السكان. ولكن ستكون هناك حاجة إلى إغلاق طويل لتقليل حجم العدوى، وسيكون من الصعب أيضا منع العدوى من الارتفاع بعد إزالة الإغلاق. يمكن للمرء أن يتعلم من العالم حول هذا الأمر: باستثناء نيوزيلندا، التي تم إغلاقها بإحكام، لم تتمكن أي دولة بهذه الطريقة من منع انتشار دلتا، ولا حتى أستراليا، التي تم إغلاق حدودها والتي دخلت مؤخرا إغلاقاً لأسابيع طويلة». وحسب الكاتبة فإنه «إذا لم تتمكن أستراليا، بسياستها الصارمة، من كبح جماح دلتا، فمن المشكوك فيه أن يحدث هذا في إسرائيل. الجمهور متعب ولا يثق ولا يشعر بالتهديد. حتى الإغلاق المنتظم أمر مشكوك فيه إذا كان الجمهور سوف يطيع، وبالتأكيد ليس إغلاقا طويلا بشكل خاص. سيشير أي تحليل سلوكي إلى أن إمكانية الإغلاق منخفضة للغاية، لذا فإن مناقشتها مضيعة للوقت».

وتقول أرلوزوروف: «في حين أن الإغلاق المحتمل للغاية محكوم عليه بالفشل، فإن الحركة الوحيدة التي يتفق عليها الجميع والتي قد تبطئ انتشار الفيروس هي اللقاح». ففي إسرائيل ٧٠٠ ألف شخص يرفضون التطعيم، وتقول أرلوزوروف «إنهم يفضلون راحتهم الشخصية وصحتهم (بناء على اعتبارات صحية لا أساس لها)، على حساب صحة كل من حولهم، وعلى حساب مرونة الاقتصاد. من خلال سلوكهم غير المسؤول والأناني يفرضون تكلفة باهظة على الاقتصاد. هناك مجال للمطالبة منهم بثمن في مقابل هذا». ودعت الكاتبة إلى «فرض عقوبات صارمة عليهم، من بينها منع حضور فعاليات، ومنع السفر إلى الخارج، ومنع دخول دور الصلاة، ويجب أن يكون الحظر شاملاً بغض النظر عن إجراء فحوصات تظهر نتائج سلبية».

كلمة في البداية

يهود الولايات المتحدة وإسرائيل: دور تدريجيّ منطوٍ على فحوى جديد

بقلم: أنطوان شلحت

شكلّت الهبّة الفلسطينية في شهر أيار الفائت، من بين أمور أخرى، بمثابة محكٍ لإخضاع العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى الفحص والتحليل على صعيد التحوّلات التي طاولت موقف الإدارة الجديدة في البيت الأبيض من جهة، وموقف الجالية اليهودية الأميركية من جهة أخرى. وفي الوقت عينه فإن هذه التحوّلات بدورها كانت بمنزلة إيذان ببدء حملة هجوم يمينية سرعان ما استعرت ضد تلك الجالية، كما سبق أن نوهنا في أكثر من مناسبة في الماضي القريب.

ويمكن القول إن الدور التدريجي الذي تقوم به جهات راديكالية أو ليبرالية في صفوف اليهود في الولايات المتحدة، إلى ناحية تغيير مواقف الحزب الديمقراطي الحاكم حيال إسرائيل، ويبدو أنه دور مُرشّح للاتساع، هو ما يُؤجّج زيادة وتيرة الهجوم اليمينيّ على هذه الجهات، التي تشمل في ما تشمل تصعيداً في حدّة اللهجة، وفي كيل الاتهامات.

تقف في رأس حملة الهجوم هذه صحيفة «يسرائيل هيوم»، التي لا تنفك تركّز هجومها على ما ترى أنه مُستجدّ ومثير للقلق على مستوى الخطاب العام، أو على صعيد السردية، وبشكل خاص في محور ما يوصف بأنه «تبدّل المصطلحات»، الذي يؤول إلى طرح فحوى جديد لا سابق له، على غرار عدم الاكتفاء مثلاً بالحديث عن احتلال إسرائيلي بدأ في العام ١٩٦٧، إنما أيضاً عن تكوّن نظام أبارتهايد، وكيف أن بعض من تطرقوا إلى آخر عملية عسكرية قامت إسرائيل بشنها في قطاع غزة فعلوا ذلك من خلال اعتبارها بأنها علامة دالّة على اتباع سياسة «تطهير عرقي» وحتى على انتهاج حملة «إبادة شعب».

وآخر هجوم مسعور قامت به الصحيفة كان يوم الأحد (٢٠٢١/٨/١٥)، واستهدف الكاتب الصحافي والأستاذ الجامعي اليهودي بيتر بينارت على خلفية دعوته في مقالة جديدة ظهرت في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى الكشف عن خطورة ما وصفها بأنها «ترسانة إسرائيل النووية»، وجاءت دعوته في سياق تقزيم قوة إيران النووية، واعتبرت فيه أن بينارت «مُعادٍ للسامية» و«يهودي يكره نفسه».

وأعادت الصحيفة إلى الأذهان أن بينارت سبق له أن نشر قبل أكثر من عام مقالة أخرى في «نيويورك تايمز» قال فيها إنه لم يعد يؤمن بـ«دولة يهودية»، وخلص فيها- في ضوء آخر مستجدات الأوضاع السياسية المتعلقة بقضية فلسطين- إلى استنتاج فحواه أن إسرائيل حسمت أمرها بأن تكون هناك دولة واحدة يعيش فيها ملايين الفلسطينيين بلا حقوق أساسية. «والآن»- أضاف- «حان وقتنا نحن الليبراليين الصهاينة لأن نتخذ قرارنا أيضاً: التخلي عن حلّ الدولتين وتبنى هدف الحقوق المتساوية لليهود والفلسطينيين. لقد حان الوقت لنتخيل أن مأوىً يهودياً لا يعني دولةً يهوديةً. إنه ليس طرحاً حالماً، وإن هدف المساواة هو الآن أكثر واقعيةً من هدف الفصل. إن تغيير الوضع الراهن يتطلب رؤيةً قويةً بما يكفي لإيجاد حركة جماهيرية. ودولة فلسطينية مُجزّأة تحت تحكم إسرائيل لا تقدم هذه الرؤية، ولكن المساواة تستطيع».

كذلك لفتت الصحيفة إلى أن بينارت، ولدى وصوله إلى إسرائيل يوم ١٣ آب ٢٠١٨ للمشاركة في احتفالات «بات ميتسفا» (بلوغ سن ١٣ عاماً) لابنة شقيقه، تم توقيفه في مطار بن غوريون الدولي مدة ساعة قام خلالها عناصر جهاز الأمن الإسرائيلي العام («الشاباك») باستجوابه بشأن مواقفه السياسية. وقد اعتذر في حينه كل من رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو، ورئيس جهاز «الشاباك»، عن هذه الحادثة، ولكن بينارت لم يقبل أي اعتذار، وأشار إلى أن نتنياهو قدم نصف اعتذار، وأنه سيقبل اعتذاره حين يعتذر أمام جميع الفلسطينيين والأميركيين من أصول فلسطينية الذين يتعرضون يومياً إلى ما هو أسوأ من ذلك.

وسبق لبينارت أن رأى، في مقالة كان عنوانها «أزمة الصهيونية»، أن سياسة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧، إلى جانب التقهقر المتواصل للديمقراطية داخل تخوم الخط الأخضر، يتسببان بفقدان إسرائيل للجيل الشاب اليهودي في الولايات المتحدة.

إن ما نريد قوله بإيجاز هو أن ثمة تغيّرات في أوساط الجالية اليهودية الأميركية، وهي بلا أدنى شك موازية لتحوّلات تطرأ شيئاً فشيئاً في الولايات المتحدة وخصوصاً في صفوف الحزب الديمقراطي، لمصلحة قضية فلسطين والشعب الفلسطيني، وليس مبالغة أبداً وصفها بأنها حقيقية وجديدة. وهي مرتبطة أيضاً بعدة عوامل أخرى منها التغيير الديمغرافي، حيث أظهر آخر إحصاء سكاني للعام ٢٠٢٠ نُشر هذه الأيام أن الولايات المتحدة «أصبحت بيضاء أقل» وإن كان البيض ما زالوا يشكلون أغلبية سكان معظم الولايات. غير أن تأثير هذه التغيرات في تبديل مقاربة الولايات المتحدة حيال قضية فلسطين ما زال بحاجة إلى وقت.

في واقع الأمر فإن هذه المسألة- يهود الولايات المتحدة وإسرائيل- ليست جديدة وبالتأكيد لم تنشأ بسبب الهبّة الأخيرة، بل إن وقائعها متواترة منذ عدة أعوام وتراكمت إلى درجة تجعل من الصعب الحديث عنهما كتوأمين، وإن كان من السابق لأوانه أيضاً الحديث عنهما كضدّين.

الخلاف بين الجيش والمستوطنين على أراضي الضفة الغربية: خلاف على أسلوب التوسّع الاستيطاني لا على المبدأ!

التصدي الفلسطيني المتواصل للاستيطان: مشهد من بلدة بيتا. (إب.أ)

كتب وليد حباس:

قبل أيـام، وافقت الحكومة الإسـرائيلية على بناء ٢٢٠٠ وحدة اسـتيطانية جديدة، بالإضافة إلى ١٠٠٠ وحدة بناء للفلسـطينيين في مناطق «ج» من أراضي الضفة الغربية. بالنسـبة للوحدات الاسـتيطانية، هذه المـرة الأولى منذ ثمانية شهور، تقوم الحكومة الإسرائيلية بالمصادقة على توسـيع الاسـتيطان. أما فيما يخص البناء الفلسطينيين في المناطـق «ج»، فهذه المصادقة تأتي للمرة الأولى منذ سنوات عديدة.

في الأيام القادمة سـتقوم الإدارة المدنية الإسرائيلية بالبدء فـي تنفيذ القرار من خلال سـياق إداري وتنفيذي معقد وطويـل، يبدأ بإقرار مخططـات هيكلية، وصولا إلى وضع حجر الأساس.

بعد اتخاذ الائتلاف الحكومي لهذا القرار، وقبيل بدء عمل الإدارة المدنيـة لتنفيذه، تجدّد الخـلاف القديم الجديد بين مجلس المسـتوطنات وبين الإدارة المدنية على الرغم مـن أن الإدارة المدنية تقوم بكل ما بوسـعها لتسـهيل التوسـع الاستيطاني. بيد أن هذا الدور الذي تلعبه الإدارة المدنيـة غير كاف علـى ما يبدو للمسـتوطنين. فقد قال أحد ممثلي مجلس المسـتوطنات بأن ثمـة «خلافا عميقا بيننا وبين الإدارة المدنية»، ومـن المتوقع أن يجتمع وفد من المسـتوطنين مع رئاسـة الإدارة المدنية قريبا لينقل لها امتعاض المستوطنين الشديد. بحسب المستوطنين، هناك ١٠٠٠ وحدة سـكنية قديمة كانت مقرة ولم تتعامل الإدارة المدنيـة معها بجدية وما تزال تراوح مكانها داخل بيروقراطيا هذه الإدارة. [١]

هـذه المقالة تلقى الضـوء على الخلاف مـا بين الإدارة المدنيـة والمسـتوطنين حول آليات التعامـل مع أراضي الضفـة الغربية. هذا الخلاف القديـم الجديد يتمثل في عدم وجود تسوية كاملة لأراضي الضفة الغربية، وبالتالي هو خلاف على أسـلوب ووتيرة التوسع الاستيطاني وليس على الاسـتيطان من حيـث المبدأ. وفي السـياق، تعرض المقالة بعض التفاصيـل والإحصائيات المتعلقة بأراضي الضفة الغربية من وجهة نظر القانون الإسرائيلي.

في البدء كانت الإدارة المدنية، ثم جاء المسـتوطنون... لكن الإدارة المدنية بقيت!

تبلغ مسـاحة الضفـة الغربية حوالـي ٥,٥ مليون دونم، باسـتثناء القدس التي ضمت عنوة إلى إسرائيل في العام ١٩٦٧. بعد الاحتلال، انتقلـت الأراضي التي كانت مصنفة كأراضي دولة في أثناء الحكم الأردني لتصبح أراضي دولة يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي وتقدر بحوالي ١٣٠ ألف دونم. إضافة إلى ذلك، صادر الجيش الإسـرائيلي ١٦٠ ألف دونـم أخرى بحجج أمنية في السـنوات الأولـى للاحتلال، لتتحول ١٣٪ من مسـاحة الضفة الغربية إلى أراضي دولة تحت تصـرف الجيش الإسـرائيلي في السـنوات الأولى للاحتلال. منعت إسـرائيل البناء على هذه الأراضي بحجة أنها يجب أن تسـتخدم لدواع أمنية وحسـب، وسـمحت بوجود عدد معين من المسـتوطنات. حتى العام ١٩٧٧، لم تسمح إسـرائيل للمستوطنين بتملك أراض داخل الضفة، وبالتأكيد لم تشرع بشـكل ممنهج وواضح في الاستيطان المدني كمـا نعرفه اليوم. في العـام ١٩٨٠، أثارت قضية مستوطنة ألون موريه رأيا عاما في إسرائيل، وخصوصا بين تيـار الصهيونية الدينية الصاعـد في حينه عندما قررت المحكمة العليا الإسرائيلية إخلاء المستوطنة لأنها مقامة علـى أراض فلسـطينية خاصة على الرغم مـن أن الجيش الإسرائيلي يضع يده على هذه الأراضي. في إثر هذا القرار، وبناء على نية حكومة بيغن في حينه بالشـروع بتوسـيع الاسـتيطان، بدأ الاحتلال يبحث عن مخـرج قانوني مؤقت للسـماح بالبناء الاستيطاني. وعليه، أصبح الاحتلال يتطلع إلى مشـروع تسـوية كامل لأراضي الضفـة الغربية لفرز الأراضي التي لا يملكها الفلسـطينيون عن الأراضي التي يمكن قانونيا التنـازع عليها، وتحديد كامل المسـاحات التي كانت متروكة أو ميري لكنها غير مفلوحة.

على العكـس من أراضي إسـرائيل التي تـم تطويبها بالكامل (باستثناء بعض المساحات المتفرقة في النقب)، فإن أراضي الضفة الغربية ما تزال غير مفروزة. في الواقع، كانـت الأراضي في الفتـرة الأردنية مصنفـة على النحو التالي: أراضي ملكية خاصة، أراضـي ميري (تابعة للدولة ويمكـن تأجيرها للنـاس)، أراضي وقـف، أراضي متروكة (مخصصـة للمصلحة العامة) وأراضـي موات (بعيدة وغير مفلوحـة). كانت بريطانيـا (في فترة الانتـداب) والأردن (مـا بيـن ١٩٤٨-١٩٦٧) قد بدأتا بمشـروع تسـوية أراضي الضفة. حتى العام ١٩٦٧، اسـتطاع الأردن تسـوية حوالي ثلث مسـاحة الضفة الغربية قبل أن توقف إسـرائيل هذا المشروع وتتركه معلقا في الهواء بحجة أن هناك ٢٠٠ ألف نازح فلسـطيني من الضفة قد يكونون متضررين في حال حدث فرز في غيابهم. [٢]

فـي أعقاب قضية ألون موريه، والتوجه الإسـرائيلي إلى الشروع بالاستيطان لغايات مدنية وزراعية وصناعية، برزت الحاجة من جديد لإعداد مشـروع تسـوية شامل للأراضي. في الأثنـاء، لعبت بليـا ألبيك، وهي قانونية إسـرائيلية ورئيسـة القسـم المدني في النيابة العامة الإسرائيلية في الثمانينيات، دورا أساسـيا جعلهـا بأعين الكثير الأم الحنونة التي أعطت مظلة قانونية للمسـتوطنين لشـراء أراض وبناء مسـتوطنات «بشـكل قانوني». حسب ألبيك، الاسـتيطان المدني وشـراء الأراضي من قبـل اليهود في الضفة يجب أن يتم علـى أراض مصنفة باعتبارها أراضي الدولـة، وليس على مجرد أراض تحت سـيطرة الجيش لأن الضفة الغربية لم تمر بعد في مشـروع تسـوية شـاملة للأراضـي. الطريقة المعقدة التي أقرتهـا ألبيك، والتي لا تـزال قائمة حتى اليوم، تقوم على ما يلي: الإدارة المدنية تصادر أراضي وتعلن نيتها علـى تصنيفها أراضي دولة وتفتـح المجال أمـام الاعتراضـات والمنازعـات التي قد يقدمها الفلسطينيون. في معظم الحالات، تكسب الإدارة المدنية أي منازعات على هذه الأراضي المصادرة، وتصبح حرية التصرف بها ملـكا للدولة (ممثلة بالإدارة المدنية). من ثم تقوم الدولة بمنحها للاستيطان. [٣]

وبما أن الأراضي التي كانـت مصنفة أراضي دولة والتي وضـع الاحتلال يده عليها، كانت قـد وصلت إلى ١٣٪ فقط بعد الاحتلال سـنوات قليلة، فإنـه وفي أعقاب قضية ألون موريـه، وبالتحديد في النصـف الأول مـن الثمانينيات، قامـت الإدارة المدنيـة بمصادرة أراض أخـرى وصنفتها كأراضي دولة ووصلت نسـبتها إلـى حوالي ١٤,٥٪ لتصبح أراضـي الدولة التي بحوزة الجيـش حوالي ٢٦٪ من أراضي الضفة في منتصف الثمانينيات، أي ما يشـكل حوالي ١,٤ مليون دونم. لكـن ألبيك كانت قد ألقت محاضرة في العام ١٩٨٥ بعد أن جلست عشـرات المرات في مروحية عسكرية وتجولت في كل أرجاء الضفة وراقبت ودونت ملاحظاتها، بأن مستقبل حجم الأراضي التي قد ينزعها الجيش الإسرائيلي ويصنفها كأراضي دولة سـتصل في النهاية إلى حوالي ٢ مليون دونـم، أو حوالي ثلث أراضي الضفة. وبالفعل، تصل أراضي الدولة اليوم إلى حوالي ٣٤٪، تصديقا لرؤية ألبيك.

وقالـت ألبيك قبل أن تتوفى في العـام ٢٠٠٥: «أنا أريد أن أضمـن أن كل المسـتوطنات تقام على أراضـي دولة. في الواقـع، ليس هناك حق ملكية لليهـود على منازلهم في المستوطنات، وبناء على القانون الدولي، فإن المستوطنات هي أمر مؤقت وغير مستقر». [٤]

بعد أن سـيطر الجيش على هذه المساحات، فإن الإدارة المدنية بدأت تمنح أراضي الدولة إلى المستوطنين لبناء المسـتوطنات. على مدى ١٣ عاما من عمر الاحتلال وحتى العام ١٩٨٠، وصل عدد المسـتوطنين في الضفة الغربية إلى حوالي ١٢ ألفاً فقط، معظمهم في مستوطنات أقامها الجيش الإسـرائيلي، علـى أراضي دولـة، بحجج مختلفة أهمهـا الحفاظ على أمن إسـرائيل. لكن بفضل مشـورة ألبيك، انفلت المشـروع الاسـتيطاني مـن عقاله كما هو واضح في الجدول.

الأعوام	أحداث غيرت المشهد	العدد التراكمي للمستوطنين في الضفة الغربية (باستثناء القدس)
١٩٦٧-١٩٧٧	بدء الاحتلال الإسرائيلي العام ١٩٦٧	٤،٤٠٠
١٩٧٨-١٩٨٠	الانقلاب السياسي ووصول اليمين إلى الحكم العام ١٩٧٧	١٢،٥٠٠
١٩٨١-١٩٩٣	بدء الاستيطان المدني وتسويغات ألبيك القانونية	١١٦،٣٠٠
١٩٩٤-٢٠٠٠	فترة أوسلو قبيل انهيار المفاوضات عام ٢٠٠٠	١٩٨،٣٠٠
٢٠٠١-٢٠١٩	استغلال انهيار المفاوضات للتوسع على أراضي "ج"	٤٤١،٦٠٠

جدول (١): الارتفاع في عدد المستوطنين ١٩٦٧-٢٠١٩. [٥]

لاحقا، صنف اتفاق أوسلو ما نسبته ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية كمناطق "ج"، بحيث أن أراضي الدولة الإسـرائيلية والتي يسـيطر عليها الجيش والتي قلنا إن نسبتها وصلت فـي حينه إلى حوالـي ٢٦٪، أصبحت نظريا قابلة للتوسـع علـى معظم المناطق "ج" باسـتثناء تلـك المقامة عليها بلدات وقرى عربية. بيد أن هذه التوسـع كان ينتظر تحقق شرطين: أولا، انهيار المفاوضات، أو تعثرها لكيلا يتم نقل المزيـد منها إلى مناطق الحكـم الذاتي بموجب اتفاقيات دولية. ثانيا، البدء بمشروع تسوية لأراضي الضفة الغربية بهدف الاسـتحواذ بشـكل "قانوني" ونهائي على معظم الأراضي ومنع تنازع الفلسـطينيين عليها. وبالفعل، تطلق إسرائيل على حقبة ما بعد الانتفاضة الثانية اسم "فترة ما بعد أوسلو" في إشـارة ضمنية إلى أن أراضي "ج" ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة وإلى أن أنظار المؤسسة الإسرائيلية تتجه إلى استخدامها وضمها.

في فتـرة "ما بعد أوسـلو" حصل أمـران متلازمان: أولا، ارتفع عدد المستوطنين (باستثناء القدس) من حوالي ١٩٨ ألفـا في العام ٢٠٠٠ إلى حوالـي ٤٤١,٦ ألف في العام ٢٠١٩ موزعين على حوالي ١٣٢ مسـتوطنة و١٤٠ بؤرة استيطانية. حوالي ١٠٠ مسـتوطنة منها أقيمت بناء على تسـويغات ألبيـك القانونية [٦]، لكنها مع ذلـك تظل غير قانونية من وجهة نظر القانون الدولي.

فيمـا يخص أنـواع المسـتوطنات بناء علـى الوضعية القانونية حسب التصنيفات الإسرائيلية فهي كالتالي:

مستوطنات مقامة على ملكية خاصة لليهود في الضفة، مثل مستوطنة شعاري تيكفا.

مسـتوطنات مقامة علـى أراضي الدولة، مثـل معاليه لابونه.

مسـتوطنات مقامـة على أراضي تحت سـيطرة الجيش، لكنها غير مصنفة بعد على أنها أراضي دولة، مثل معاليه إفرايم.

مستوطنات مقامة على أراض منوعة تجمع ما بين أراضي الدولة وأراض ليسـت أراضـي دولة لكنها تحت سـيطرة الجيش، مثل كارني شومرون وكريات أربع.

وتجدر الإشارة إلى أن إقامة مستوطنة أو بؤرة استيطانية على أراضـي الدولة لا يعتبر حلا مقبـولا على كل الأطراف الإسرائيلية، بما فيها الإدارة المدنية. فالبناء يبدأ بقرار من الحكومة الإسرائيلية، ثم يمر عبر عدة هيئات داخل الإدارة المدنيـة لوضع مخطط هيكلي، والتنسـيق مـع الوزارات المختلفة والهيئات الأمنية لضمان أمن المسـتوطنة، ومن ثم يتم الشروع بالبناء. [٧] وعلى أي حال، فإن الزيادة الكمية في عدد المسـتوطنين بعد أوسلو، صحبتها تحولات نوعية في دورهم حيث تغلغلوا بشكل فعال داخل الإدارة المدنية والوزارات الإسـرائيلية التي تؤثر على مصير الأراضي في الضفـة مثل وزارة التخطيط. لكن هـذا لم يكن ليعني بأي شـكل من الأشـكال بداية "شـهر عسـل" ما بين الجيش الإسرائيلي ومجلس المستوطنات.

إن انهيـار المفاوضات، وتحول خطـاب الضم إلى خطاب طبيعي ومشـروع لـدى أغلبيـة الإسـرائيليين، أظهر إلى السطح رؤيتين اثنتين متضاربتين فيما يخص التعامل مع أراضي المناطق "ج". مـن جهة، الإدارة المدنية هي أعلى هيئـة حاكمة في الضفة الغربية، ومن المفترض أن تهتم بشؤون سـكان الضفة (خصوصا في أراضي "ج") وتسوية أراضيهـم، تنظيـم عمليـات التخطيـط الهيكلي، شـق الشـوارع، ومد البنية التحتية. بيد أن السكان المقصودين يشـملون الفلسـطينيين فـي أراضـي "ج" بالإضافة إلى المسـتوطنين، وليس المسـتوطنين وحدهـم. أضف إلى ذلك، أن انصياع الإدارة المدنية إلى أجندات المستوطنين الذي يتقلدون مناصب حساسـة داخل الإدارة المدنية من شـأنه أيضا أن يرفع وتيرة الصدامات مع الفلسـطينيين والسـلطة الفلسـطينية. [٨] هـذه الأمور، جعلـت الإدارة المدنية أكثر تريثا وحذرا من المستوطنين أنفسهم فيما يتعلق بتوسيع المشروع الاستيطاني.

من جهة ثانية، مجلس المستوطنات في الضفة، بالإضافة إلـى العديد مـن الجمعيـات الاسـتيطانية، والمتبرعين السـخيين، وحاليـا الوكالـة اليهودية أيضـا، لا يعيرون كثير اهتمام لقضية السـياق القانوني والإجرائي للتوسع الاسـتيطاني، ولا إلـى الحساسـية السياسـية المترتبة على الاسـتيلاء علـى المزيد مـن الأراضي. بـل ان مجلس المستوطنات يقوم باستمرار بالاستيلاء على الجبال بحجة الرعـي، ويبني عنوة مباني فـي مناطق غير مصنفة أراضي دولـة. لقد كانت قضية جبل صبيـح آخر مثال على الخلاف ما بين الجيش (الذي أمر منذ البداية بإخلاء جبل صبيح) وما بين المسـتوطنين الذين جندوا العديد من مرافق الدولة، بمـا فيها بنياميـن نتنياهو لمنع الإخلاء. والسـبب هو أن مسـتوطنة جبل صبيح لم تقم على أراضـي دولة يملكها الجيش الإسـرائيلي وبناء على قرار حكومـي، وإنما قامت فـي منطقة معينة داخل أراضـي "ج" والتي لا تخضع بعد إلى مشروع تسوية الأراضي لمعرفة ملكيتها بشكل قاطع، وبالتالي هي ليسـت أراضي دولة. لا بد من الإشـارة إلى أن هذا خلاف على أسـلوب التوسع الاسـتيطاني، وليس على التوسع من حيث المبدأ.

المستوطنون مقابل الإدارة المدنية: ثلاث نقاط خلافية

أولا: حتـى الآن، أراضـي الضفة الغربية مقسـمة من حيث الملكيـات كالتالي: ٣٤٪ أراضي دولة بحـوزة الإدارة المدنية، حوالي ٢٪ ملكية خاصة للمستوطنين وتمت تسويتها بشكل نهائي، ٢٩٪ محميـات طبيعية أو أراضي بـور. ويبقى حوالي ٣٥٪ وهي أراض إما غير منظمة، أو لم يتم فرزها أو أنها متنازع عليها أو أراض تابعة لملكية فلسطينية (أنظر الشكل).

الشكل (١): تصنيفات أراضي الضفة الغربية وتخصيصها حتى العام ٢٠١٨. [٩]

بالنسـبة للمسـتوطنين، فإن توسـعهم الاسـتيطاني سـيكون إما عن طريق شراء أراض من الفلسطينيين (وهذه تترك لهم مسـاحة ضيقة جدا للعمل ولا يعول عليها) وإما مـن خلال أراضي الدولة والتي تصل في حدها الأقصى إلى ٣٤٪ فقط. في الحقيقة، قامت الإدارة المدنية عبر السنوات السـابقة بتخصيص ثلـث أراضي الدولة للبناء والتوسـع العمراني ضمن مخططات بناء. اسـتفاد المسـتوطنون من ٩٩,٧٪ منها بينما اسـتفاد الفلسطينيون من الباقي. ومع ذلـك، فإن الخلاف بين المسـتوطنين والجيش يتمثل في كون المسـتوطنين يصرون على أن يتم منحهم حق البناء فـي الأراضي المتنازع عليها والتي لم يتم فرزها حتى الآن كما هو الأمر في مستوطنة جبل صبيح.

ثانيا: البناء الاستيطاني في الضفة هو قضية خلافية داخل إسرائيل، والقضاء نأى بنفسـه عن مسألة تشريعه أو حظره كونه قضية سياسـية. وعليه، فإن قرار البناء الإسرائيلي في الضفة يتم اتخاذه من قبل المسـتوى السياسـي وعبر قرار مباشـر من مجلـس الوزراء. هذا سـمح للمسـتوطنين، وكل تيـار الصهيونية الدينية، بتشـكيل لوبي مهـم في أثناء الجـولات الانتخابيـة الإسـرائيلية لأن من يريد أن يكسـب أصـوات الصهيونية الدينية، أو اليمين الجديد المتطرف، أو المسـتوطنين أنفسهم، عليه أن يقدم وعوداً بإصدار قرارات بناء في الضفة. لكن الحكومة الائتلافية الجديدة، وعلى الرغم من يمينيتها، تضم حزبي ميرتس والعمل، فضلا عن القائمة العربية الموحدة. مثـلا، بالإضافة إلى ضغوطات إدارة بايدن على حكومة بينيت لعدم التهور في التوسـع الاسـتيطاني في الوقت الحالي، فإن ميرتس مثلا قدمت اعتراضاً إلى بيني غانتس، وزير الجيش والمسـؤول الأعلى عن الإدارة المدنية، بعـدم إقرار مشـاريع بناء جديـدة للمسـتوطنين خوفا من إشـعال المنطقة. ومـن خلال قراءة لمجريـات الأمور، وبدون الاسـتناد إلى أدلة دامغة، يمكن الادعاء بشيء من الحذر بأن تقديم ١٠٠٠ وحدة سكنية للفلسطينيين جاء كمساومة أمام الإدارة الأميركيـة من جهة والأحزاب المعارضة في الائتلاف الحكومي من جهة ثانية.

لكـن كل ذلك يظل على مسـتوى اتخاذ القـرار بالبناء، وهذا قـد لا يبدو على ذلك القدر مـن الأهمية بدون الدور الذي تلعبه الإدارة المدنية بعد اتخاذ القرار. بداخل الإدارة المدنيـة هناك ثلاثة مسـتويات لا بد وأن يمـر بها قرار الحكومة الإسرائيلية قبل أن يتم وضع حجر الأساس للبناء. وهذه المسـتويات هي مجلـس التخطيـط العالي (راجع القرار العسـكري ٤١٨)، ولجنة التخطيط الإقليمية ثم لجنة التخطيط المحلية. هذه اللجـان والتي تعمل كبيروقراطيا هرمية قادرة على رمي قرار رئيس الحكومة لسنوات داخل الجارور وقادرة على الالتئام الفوري لتجسـيده على الأرض. أثنـاء حقبة نتنياهو- ترامب، اتفـق الاثنان على أن يلتئم مجلـس التخطيط العالي مرة كل ثلاث أشـهر، وهي وتيرة عالية نسبيا تسمح للمستوطنين بالتمتع بـ"خدمة سريعة". آخر مرة اجتمع المجلس كان فـي كانون الثاني ٢٠٢١، ومن ثم توقف مع بدء الانتخابـات في آذار ٢٠٢١. ووعد غانتس، وزيـر الجيش، بعودة المجلس للالتئام في حزيران الماضي لكن الأمر لم يحصل. هذا أثار سخط المستوطنين لأن هناك العديد من القرارات الحكومية السابقة التي ما تزال تنتظر انعقاد المجلس واللجان الأدنى منه. والآن مع قرارات بينيت الجديـدة ببناء ٢٢٠٠ وحـدة للمسـتوطنين و١٠٠٠ وحدة للفلسـطينيين، سـيتوجه وفد من مجلس المسـتوطنات للجلـوس مع الإدارة المدنية لمعرفة كيف ستسـير الأمور فيما يخص وحدات المستوطنين والفلسطينيين.

ثالثـا: وربما هذه هـي الأهم، هي عقيـدة الإدارة المدنية باعتبارهـا مسـؤولة عن السـكان الفلسـطينيين. في صلب عقيدة الإدارة المدنية هناك اتفاق كامل على تقديم مصلحة المشروع الاسـتيطاني. بيد أن ذات العقيدة تقوم أيضا على تقديـم تسـهيلات للفلسـطينيين، تنشـيط اقتصادهم، الحيلولـة قـدر الإمكان دون القيـام بأي فعل قـد يؤول إلى صدامات والعمل علـى التقرب من الفلسـطينيين اجتماعيا وخدماتيـا خصوصا عبر وسـائل التواصـل الاجتماعي. هذه العقيدة التي يفهمها المستوطنون جيدا، هي من بين الأمور التي تمنع المسـتوطنين من الاسـتيطان بحرية في مناطق "ج". وإن إصرار التيارات الأكثـر تطرفا داخل اليمين الديني الصهيوني على حـلّ الإدارة المدنية يجب أن يفهم في هذا السـياق. فحـلّ الإدارة المدنية يعني الانتهاء من تسـوية الأراضي، السماح للمستوطنين بالتملك وإصدار شهادات طابو لأراضيهم، وتحديد المسـاحة القصوى التي يمكن أن تكون ملكية فلسـطينية. هذا يعني أن مشـروع تسـوية الأراضي الـذي اقترحته الإدارة المدنية، يعتبر فـي حال تم تنفيذه، المسـمار الأخير في نعش الإدارة المدنيـة التي لم يعد لها أي فائدة سوى "كف بلاء الفلسـطينيين عن المستوطنين"؛ وهذه المهمة الأخيرة، بإمكان الجيش الإسرائيلي القيام بها.

(هـوامـش)

1. شـلومي هيلر، على خلفية مخططات البنـاء في الضفة الغربية: مجلس المستوطنات يلتقي مع الادارة المدنية، 2021, https://news.walla.co.il/item/3453928.
2. إفـرات بورشـر، الإدارة المدنيـة توصـي بتسـوية أراضي الضفة الغربية، يسـرائيل هيوم، 2 تشـرين الثانـي 2020. https://www.israelhayom.co.il/article/815803
3. انظر الرابط التالي https://bit.ly/3m7TicX
4. انظر الرابط التالي https://bit.ly/2Un9j3q
5. PeaceNow, "Population," 2020, https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/population.
6. انظر الرابط التالي https://bit.ly/2Un9j3q
7. وزارة الداخليـة الاسـرائيلية، قوانيـن التخطيـط والبناء في يهودا والسـامرة (القدس: وزارة الداخلية الإسرائيلية، 2018). انظر الرابط التالي: https://din-online.info/pdf/mp3.pdf.
8. Yael Berda, Living Emergency: Israel's Permit Regime in the Occupied West Bank (Stanford, California: Stanford University Press, 2017).
9. PeaceNow, "State Land Allocation in the West Bank — For Israelis Only," 2018, https://peacenow.org.il/en/state-land-allocation-west-bank-israelis.

النموذج الإسرائيلي: التكنولوجيا أداة مواكبة للاحتلال. (الصـــورة عـــن هآرتس)

«التعرّف على الوجه»: تقنية جديدة مُدمجة بنظام التحكّم والسيطرة الإسرائيلي لاستباحة حياة الفلسطينيين!

كتب عبد القادر بدوي:

استخدمت منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلية أدوات القمع، المادية والمعنوية المختلفة، كوسيلة للسيطرة على، والتحكّم في، حياة الفلسطينيين بشكل مادي فجّ، وبشكل آخر ناعم، منذ احتلال فلسطين عام ١٩٤٨، كما استدمجت على مدار عقود طويلة من الاحتلال الوسائل الحديثة، لا سيّما التكنولوجية منها، لإدامة احتلالها وسيطرتها واستباحة حياة الفلسطينيين، كجزء من محاولة إخضاعهم والسيطرة عليهم.

ولجأت خلال السنوات الماضية إلى الاعتماد أكثر على الوسائل التكنولوجية في عمل أجهزتها المخابراتية لمراقبة الفلسطينيين بشكل مرئي وعبر الإنترنت لأهداف عدّة تتراوح ما بين استعراض «القوة الإسرائيلية الخارقة» وإسقاطات ذلك على الوعي الفلسطيني؛ وتسويق هذه الوسائل والتقنيات عالمياً بعد أن حولت الأراضي المحتلّة إلى حقول تجارب لتقنياتها العسكرية والأمنية التي تبيعها للأنظمة القمعية حول العالم؛ لكنها وبكل تأكيد تعبير عن حالة الخوف والقلق الدائمة التي تعيشها المنظومة الاستعمارية في إطار مساعيها لإدامة مشروعها الاستعماري.

سنحاول هنا تسليط الضوء على قضية أُثيرت مؤخّراً، وهي استدماج المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية لتقنية «التعرّف على الوجه» في وسائل القمع المستخدمة ضد الفلسطينيين، ولا سيّما في الأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧.

في أيلول الماضي، قدّمت «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» التماساً إلى المحكمة المركزية في القدس، طالبت من خلاله بضرورة قيام الشرطة والجيش بتقديم معلومات تتعلّق باستخدامهما لتقنية التعرّف على الوجه «Facial Recognition Technology» من خلال كاميرات المراقبة المنتشرة في أنحاء متفرّقة من القدس (بما في ذلك القدس الشرقية)، بعد أن رفضت الشرطة والجيش تقديم توضيح حول القضية بحجّة أن ذلك «يُعرّض أمن الدولة للخطر»، وترى الجمعية، أنه وعلى الرغم من أن الاستخدام- المحدود والخاضع للرقابة- لهذه التقنية يعود بالفائدة على «المصلحة العامة» ويُحسّن من أداء الشرطة، إلا أن استخدامها من دون علم الجمهور الإسرائيلي وغياب النقاش العام حول ذلك، يمسّ بالمبادئ الديمقراطية والحرّيات، خاصّة إذا كان هذا الاستخدام على نطاقٍ واسع، وغير خاضع لإشراف ومراقبة، كما ورد في الالتماس المُقدّم للمحكمة الذي سُرعان ما تم شطبه بناءً على توصية المحكمة.

منذ سنوات، وبالتحديد منذ عام ٢٠١٤ الذي شهد انتفاضة فلسطينية على شكل مئات العمليات الفردية، أعلن الجيش الإسرائيلي بالتعاون مع «جهاز الأمن العام» («الشاباك») عن شروعه بنشر عدد كبير من الكاميرات على «الطرق الالتفافية» التي تُقطّع أوصال الضفة الغربية والمُستخدمة كشبكة طرق مُتكاملة تصل بين المستوطنات المتفرّقة في أنحاء الضفة الغربية، وذلك بهدف مُراقبة جميع مفترقات الطرق وتحرّكات الفلسطينيين، خاصّة في المناطق القريبة من المستوطنات ومراكز الجيش والحواجز المنتشرة، تحت مسوّغات «أمنية- دفاعية» كمنع وإحباط «العمليات» ومُلاحقة مُرتكبيها، بالإضافة إلى الحفاظ على أمن المستوطنات ودوريات الجيش في هذه المناطق، وبالفعل، تمكّنت سلطات الاحتلال من وضع آلاف كاميرات المراقبة، المرئية والمخفية، في هذه المناطق. [١]

وتستغل أجهزة الأمن الإسرائيلية قضايا إصدار التصاريح للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلّة للحصول على «بنك صور» للفلسطينيين إلى جانب الكاميرات المزروعة على «الطرق الالتفافية» ونقاط التفتيش على الحواجز العسكرية والسجون. في هذا السياق، لا يُمكن إغفال الدور الكبير الذي تقوم به «شركات الأمن الإسرائيلية الخاصّة»؛ إذ تلعب هذه الشركات دوراً مهمّاً في إدامة الاحتلال؛ حيث تتولّى العديد من هذه الشركات بعض المهام التي كانت تُنفّذ من قِبَل المخابرات الإسرائيلية والجيش، وتُقدّم مجموعة من الخدمات كتوفير أنظمة أمنية لحماية المستوطنات؛ تأمين المعدّات في الحواجز ونقاط التفتيش؛ توظيف أفراد الأمن على نقاط التفتيش ومداخل المستوطنات إلى جانب تأمين الحراسة لمواقع البناء في المستوطنات وجدار الفصل العنصري.

في وقتٍ سابق، كشفت وكالة NBC News عن تورّط الشركة العالمية «Microsoft» في التعاون مع أجهزة المخابرات الإسرائيلية والجيش، من خلال الاستثمار في شركة إسرائيلية ناشئة تستخدم تقنية التعرّف على الوجه لمراقبة الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية، على الرغم من أن الشركة العالمية صرّحت مراراً بأنها تتجنّب استخدام التكنولوجيا في مجالات تمسّ الحريات والمبادئ الديمقراطية أو حتى الاستثمار في، والشراكة مع، الشركات المتورّطة في هذا المجال. ووفقاً للتقرير؛ تقوم شركة AnyVision الإسرائيلية ببيع نظام برمجيات «للمراقبة التكتيكية المتقدّمة» يحمل اسم «Better Tomorrow»، ويُتيح هذا النظام للعملاء (وهم الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والجيش هنا) إمكانية التعرّف على الأفراد والأشياء من خلال أي كاميرا حيّة، ككاميرات الأمان والهواتف الذكية، ومن ثم تتبّعها كأهداف في أي مكان تنتقل إليه، وهذا يُستخدم بشكل رئيس في مراقبة الفلسطينيين في المناطق المحتلّة عام ١٩٦٧، وخاصّة في مناطق القدس الشرقية. واعتبرت AnyVision أن التحقيق الذي أعدّته وكالة NBC News مُغرض وغير صحيح، بل واعتبر المدير التنفيذي للشركة إيلون إيتشتاين أن شركته «هي الشركة الأكثر أخلاقية في العالم» وأن الضفة الغربية ليست «محتلّة» كما تزعُم الوكالة التي اتّهمها بالتعاون مع، وتلقّي الأموال من، نشطاء فلسطينيين «مُعادين لإسرائيل» لإعداد مثل هذا التقرير، ونفى في الوقت ذاته أي صلة للشركة ببرنامج «غوغل أيوش- Google Ayosh» [٢] الذي يُستخدم لهذا الغرض، علماً أن الشركة كانت قد حازت في العام ٢٠١٨ على جائزة «الدفاع الإسرائيلية المرموقة» التي يتم منحها للكيانات التي «حسّنت بشكلٍ كبير أمن الدولة» لتفوّقها التكنولوجي ومُساهمتها المباشرة في منع «الهجمات الإرهابية» الفلسطينية، وأشاد بدورها وزير الدفاع الإسرائيلي من دون ذِكر اسمها، ومن دون أن تقوم الشركة بالإعلان عن ذلك أيضاً حفاظاً على سريّة المشروع. [٣]

وتعمل شركة AnyVision المتخصّصة في تطوير برامج التعرّف على الوجه والأجسام والأشياء، على دمج برنامج الشركة في الكاميرات المختلفة، وتُشارك حالياً في مشروعين للجيش الإسرائيلي والشاباك في الضفة الغربية المحتلّة: الأول؛ نظام الرقابة المستخدم في نقاط التفتيش على الحواجز العسكرية لتحديد من لديه تصريح عمل، والثاني، وهو أكثر سريّة؛ يتم فيه استخدام الكاميرات الموجودة والقائمة بالفعل «CCTV cameras network» وتزويدها بقدرات التعرّف على الوجه لزيادة الرقابة العسكرية والأمنية الاحتلالية في مناطق متفرّقة من الضفة الغربية. [٤]

بالإضافة لذلك، يُعتبر مشروع «Mabat ٢٠٠٠»- بالعربية «نظرة ٢٠٠٠»- مشروع المراقبة المرئية الأكثر شمولية للشرطة والأجهزة الأمنية في القدس الشرقية، وتحديداً في البلدة القديمة، ومن ضمن الشركات الخاصّة المتورّطة في عمل هذا المشروع المجموعة الإسرائيلية «C. Mer Group» والتي تُشرف على تركيب وصيانة وتنفيذ البرامج المستخدمة فيه، بالإضافة إلى تورّط أربع شركات أخرى في توفير أجهزة المراقبة «VideoTec» وهي شركة إيطالية خاصّة؛ الشركة الصينية «Dahua Technology»؛ و «Sony Corporation» وهي شركة يابانية، بالإضافة إلى شركة «Evron Systems» وهي شركة إسرائيلية خاصّة.

(هوامش)

1. للمزيد حول عمليات زرع الكاميرات في أنحاء الضفة الغربية، أنظر/ي:
عاموس هرئيل، "الجيش الإسرائيلي يُسرّع من عملية إنشاء شبكة من كاميرات المراقبة ويُخطط لمراقبة جميع المُفترقات"، هآرتس، 17.06.2018. https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.4179886.
2. تُطلق هذه التسمية على مشروع المراقبة العسكرية السريّة لـ AnyVision المنتشر في جميع أنحاء الضفة الغربية، وتحيل التسمية إلى القدرة الكبيرة في الحصول على معلومات عن الأشخاص والأشياء في هذه المناطق؛ غوغل- قدرة التكنولوجيا في البحث عن الناس، أيوش- "يهودا والسامرة"، وهي التسمية العبرية للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.
3. Olivia Solon, "Why did Microsoft fund an Israeli firm that surveils West Bank Palestinians?", NBC News, 28.10.2019, https://nbcnews.to/3z0gQUA.
4. للمزيد، أنظر/ي: https://bit.ly/3g4RsG2.

الآن في الأسواق
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »
قضايا إسرائيلية «٨٢»
محور العدد:
وباء الكورونا في إسرائيل: إدارة الأزمة

أسطول من سفن حربية إسرائيلية في استقبال سفينة «كورفيت ساعر ٦» المشتراة من ألمانيا، لدى وصولها إلى حيفا الشهر الجاري. (أ ف ب)

الميزانية الإسرائيلية العامة: ارتفاع حادّ في ميزانية الجيش وضرائب جديدة يتكبّدها الفقراء!

«المشهد الإسرائيلي»- خاص

أقرت الحكومة الإسرائيلية واحدة من أكبر ميزانيات الدولة، للعامين الجاري والمقبل ٢٠٢٢، بعد أن انتهى العام ٢٠٢٠، ولأول مرّة منذ ٧٣ عاما، بدون أن تقرر له ميزانية خاصة، بفعل الأزمة الحزبية التي امتدت لأكثر من عامين. وتمشيا مع توصيات بنك إسرائيل المركزي، لم تقر الحكومة تقليصا كبيرا في الميزانية لسد العجز، بهدف تجاوز أزمة كورونا وما تخلفه من أزمات اقتصادية. ورغم ذلك فإن جمود ميزانيات بعض الوزارات هو بحد ذاته تقليص، في حين أن ميزانية الجيش وحدها ارتفعت بنسبة ١٤٪. وخلافا للتقارير الإسرائيلية، فإن هذه الحكومة وائتلافها الضيق في الكنيست، قادران على تمرير الميزانية كليا، حتى الرابع من تشرين الثاني المقبل.

وبحسب ما ذكرته مصادر في الحكومة، في نهاية الأسبوع الماضي، فإن مشروع الميزانية سيتم طرحه على الكنيست في الأول من شهر أيلول المقبل، ليكون مُتاحا مناقشتها في الهيئة العامة، وإقرارها بالقراءة الأولى، بعد أيام قليلة، من تقديمها للنواب، لينتقل مشروع الموازنة مباشرة إلى اللجان البرلمانية ذات الشأن، ثم تقر الميزانية بكل أبوابها في لجنة المالية البرلمانية، ومن ثم تعود للهيئة العامة لإقرارها بالقراءتين الثانية والثالثة سوية، حتى يوم ٤ تشرين الثاني المقبل.

وحقيقة أن الميزانية أقرت بالإجماع في جلسة الحكومة تقلص احتمال نشوب أزمات بين شركاء الائتلاف، خاصة وأنه لا يوجد أي حزب من أحزاب الحكومة الثمانية، بما فيها القائمة العربية الموحدة، معني بحل الحكومة والتوجه لانتخابات برلمانية جديدة.

يذكر أنه رغم كل الأزمات السياسية التي غرقت فيها إسرائيل في العقود السبعة الماضية، إلا أنه لم تسقط أي من الحكومات الـ ٣٣ السابقة، بسبب خلاف على الميزانية، وإنما بسبب خلافات سياسية وغيرها، أدت إلى منع إقرار الموازنة العامة.

ووفقا لما نشر، فإن حجم الميزانية العامة للعام الجاري ٢٠٢١ يبلغ ٤٣٢ مليار شيكل، وهذا يعادل ١٣٣ مليار دولار، وهذه الميزانية لا تشمل الميزانية الاستثنائية المقررة سلفا، لصرفها على أزمة الكورونا ومخلفاتها، إذ أن تلك ميزانية منفردة. وستكون ميزانية العام المقبل ٢٠٢٢ حوالي ٤٥٣ مليار شيكل، وهي ما تعادل ١٣٩ مليار دولار.

وتتوقع وزارة المالية أن يصل العجز في الموازنة العامة، في العام الجاري، إلى نسبة ٦,٨٪ من حجم الناتج العام أي ما يعادل من ٩٦ مليارا إلى ١٠٠ مليار شيكل (٣٠ مليار دولار). وتهبط نسبة العجز في العام المقبل حسب التخطيط إلى ٣,٩٪، وفي العام ٢٠٢٣ إلى نسبة ٣٪، وتواصل النسبة تراجعها حتى العام ٢٠٢٦ لتكون ١,٥٪.

وأول ما تم الاتفاق عليه بين أطراف الحكومة كانت ميزانية الجيش، من خلال وزارة الدفاع، التي سيكون أساسها أكثر من ٧١ مليار شيكل (٢٢ مليار دولار)، بضمنها حوالي ١٣ مليار شيكل هي ميزانية الدعم العسكري الأميركي السنوية لإسرائيل، ما تعادل ٣,٨ مليار دولار. وهذا لا يشمل الزيادات السنوية التي يحصل عليها الجيش، كميزانيات استثنائية، تتراوح سنويا ما بين ٤ مليارات إلى ٨ مليارات شيكل، وأحيانا أكثر، خاصة في سنوات الحروب. وفي سياق ميزانية الجيش، أعلنت وزيرة الداخلية أييلت شاكيد، من كتلة «يمينا» اليمينية المتطرفة، والتي يترأسها رئيس حكومتها نفتالي بينيت، أن الميزانية المخصصة للمستوطنات في وزارتها زادت بنسبة ٥٠٪ في كل واحد من العامين الجاري والمقبل.

وعمليا فإن ميزانية الجيش وحدها ارتفعت بنسبة هائلة، ١٤٪، لتدخل في أساس ميزانية الجيش، في حين أن ميزانيات باقي الوزارات شهدت حالة جمود نسبي، باستثناء وزارة الصحة التي تلقت زيادة بقيمة ملياري شيكل (٦١٥ مليون دولار)، بعد تهديدات وزيرها نيتسان هوروفيتس بعدم تأييد الميزانية، ووزارة الرفاه التي تلقت زيادة بقيمة مليار شيكل (٣٠٨ ملايين دولار).

كما قررت الحكومة تثبيت ملاكات جهاز الصحة، التي أضيفت بشكل طارئ، لمواجهة كورونا، وتقرر تثبيت هذه الوظائف في جهاز الصحة بشكل دائم، وهذا يعني تثبيت ٦٠٠ طبيبة وطبيب، كانوا أمام خطر الفصل من العمل، وقد هددت نقابة الأطباء بالإضراب المفتوح، كما سيتم تثبيت ١٥٥٠ ممرضة وممرضا، و٧٠٠ موظف إداري وعامل مساعد للطواقم الطبية. وأقرت الحكومة أيضا، ضمن ميزانيتها، زيادة عدد مقاعد دراسة الطب في الجامعات والكليات الطبية بنحو ٢٧٠ مقعدا، ومعهم ١٥٠٠ مقعد دراسي لموضوع التمريض.

كذلك تشمل ميزانية الدولة ٩٠٠ مليون شيكل (٢٧٧ مليون دولار)، مخصصة لأحزاب الائتلاف، لتقرر شكل صرفها على بنود صرف رسمية في الميزانية، في إطار تلبية مطالب حزبية، ضمن اتفاقيات الائتلاف. وحسب تقارير اقتصادية، فإن الميزانية المخصصة لكتلة «يمينا» للبت في شكل صرفها سيذهب جلها إلى المستوطنات، ولمؤسسات الجمهور الديني الصهيوني.

ضرائب جديدة

على الرغم من أن الحكومة ووزير المالية أفيغدور ليبرمان أعلنا مسبقا أنه لن يتم فرض ضرائب جديدة على المواطنين، إلا أنه عمليا تم فرض ضرائب بعباءات مختلفة، مثل الحفاظ على البيئة، وأيضا تقليص الأدوار عند الأطباء الاختصاصيين. ويؤكد محللون أن الشريحة الأكثر تأثرا وضررا من هذه الضرائب ستكون الشرائح الفقيرة والضعيفة. وأول الضرائب سيتم فرضها على أدوات الطعام البلاستيكية، التي تستخدم لمرّة واحدة، بحجة تخفيف الاستخدام حفاظا على البيئة، وستلقى هذه الضريبة كلها على عاتق المستهلكين، وتتوقع الوزارة جباية ٨٠٠ مليون شيكل سنويا من خلال هذه الضريبة الإضافية. وحصة صرف الشرائح الفقيرة على هذه الأدوات من مدخولها، أكثر بنحو ١٠ مرات، مما هي الحال لدى الشرائح الميسورة. كذلك فإنه سيتم فرض ضريبة إضافية على المشروبات الغازية والعصائر، أيضا بهدف تقليص شربها. ومن المتوقع ان تُدخل الضريبة الجديدة لخزينة الدولة ٣٨٠ مليون شيكل. ورأى المحلل الاقتصادي ناتي توكر، في مقال له في صحيفة «كالكاليست»، أن العائلات الفقيرة تصرف نصف بالمئة من مدخولها الشهري على هذه المشروبات، في حين أن النسبة لدى العائلات المتوسطة والميسورة ٦ بالألف.

ووضعت وزارة المالية، ومعها وزارة المواصلات، أنظمة جديدة لشبكة المواصلات العامة، وبشكل خاص إلغاء أو تقليص الدعم على الخطوط العامة، وهذا من شأنه أن يرفع أجرة المواصلات بما بين ٢٥٪ إلى ٥٠٪، وبطبيعة الحال فإن الغالبية الساحقة من مستخدمي المواصلات العامة هم من الشرائح الفقيرة والضعيفة. واللافت أن الضربة الأكبر ستكون في المواصلات في المناطق البعيدة عن مركز البلاد، شمالا وجنوبا، فهناك سيتم إلغاء الدعم الحكومي الاستثنائي.

الجانب الآخر في رفع الضرائب، سيكون في فرض ضريبة جديدة على ثاني أكسيد الكربون للجم انبعاثاته، وهذا ما سيؤدي إلى رفع أسعار الكهرباء للمستهلك بنسبة ٥٪ بشكل تدريجي خلال خمس سنوات. ولكن ليست هذه الزيادة وحدها في أسعار الكهرباء، بل إن هناك جانبين آخرين سيساهمان في رفع أسعار الكهرباء أكثر. وهما: أولا، الارتفاع العادي لأسعار الكهرباء، بناء على أسعار الوقود والغاز في الأسواق العالمية، فمن المفارقة، وحسب سلسلة تقارير سابقة، أن شركة الكهرباء الإسرائيلية تشتري الغاز من الحقول التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط، بسعر أعلى من الأسعار التي تدفعها دول تستورد الغاز من ذات الحقول، عدا عن أن كلفة النقل قد انخفضت بشكل حاد، وعمليا فإن المواطنين في إسرائيل لم يحصلوا على ما تم وعدهم به، بانخفاض أسعار الكهرباء بفعل اكتشاف حقول الغاز. والجانب الثاني، وعمليا الثالث بعد زيادة الضريبة على ثاني أكسيد الكربون، هو أن شركة الكهرباء، وبأمر من وزارة المالية، ستغير طريقة احتساب أسعار الكهرباء، إذ أنه حتى الآن، فإن أسعار الكهرباء في ساعات الضغط أعلى بنسبة ٣٪، والقصد بساعات الضغط هي ساعات النهار، التي تعمل فيها المصانع ومرافق العمل كلها. أما الآن، فسيتم نقل ساعات الضغط إلى ما بين الساعة الثالثة عصرا وحتى العاشرة ليلا، حينما تعود الناس إلى بيوتها، وفي هذه الحالة، فإن عبء الاستخدام في ساعات الضغط سينتقل إلى البيوت، وسيكلفهم هذا زيادة بنسبة ٣٪ أخرى في أسعار الكهرباء.

ومن هنا فإن الضحية الأساس لكل هذه الضربات الاقتصادية هي الشرائح الفقيرة والضعيفة، ويشكل المواطنون العرب من هذه الشرائح حوالي ٤٥٪، رغم أن نسبتهم بين السكان هي نحو ٢٠٪.

السعي لخفض الدين العام

انتهى العام ٢٠١٩ مع معطيات اقتصادية «مثالية» حسب الوصف الإسرائيلي؛ نسبة بطالة ٣,٥٪، ونسبة الدين ٦٠٪ من حجم الناتج العام، وهي النسبة المفضلة لدى المؤسسات المالية الدولية، كحد أقصى. إلا أن عام كورونا قلب كل هذه المعطيات وضاعفها، وبلغ الدين العام في غضون أشهر قليلة، نسبة ٧٨٪، من حجم الناتج العام، بمعنى أن الدين العام ارتفع بنسبة ٣٠٪ في بحر العام ٢٠٢٠، ثم تراجع حاليا إلى ما بين ٧١٪ إلى ٧٣٪.

ويرى محللون أن على الحكومة ألا تسارع في صب جهد لخفض الدين العام، بل عليها أن تعمل موازنة بين الحاجة لتقليص الدين، وبين رصد ميزانيات من شأنها أن ترفع نسبة النمو الاقتصادي، مثل الصرف على مشاريع البنى التحتية، التي تفتح أماكن عمل، وغيرها من الأمور. ويقول المحلل الاقتصادي سامي بيرتس، في مقال له في صحيفة «هآرتس»، إن رفع الدين العام لنسبة ٧٠٪ ليس مأساة، بادعاء أن الاقتصاد الإسرائيلي قوي، ولكنه يضيف أن رفع نسبة الدين يجب أن يكون بشرط أنه بسبب صرف زائد وخاص على جوانب اقتصادية واجتماعية ذات شأن، وقادرة على تحريك عجلة الاقتصاد ورفع النمو الاقتصادي.

مؤشرات انتعاش

ظهرت بعد أيام قليلة من إقرار الميزانية في الحكومة مؤشرات انتعاش اقتصادي، ولكن باتت الآن تحت علامة سؤال أمام استفحال انتشار كورونا مجددا، والتداول بفكرة الإغلاق، ولو بشكل جزئي.

رزت مؤشرات الانتعاش في تقرير سلطة الضريبة الصادر في الأسبوع الماضي، إذ قالت السلطة إن شهر تموز الماضي سجل جباية ضرائب غير مسبوقة في مثل هذا الشهر من كل عام، ولامس حجم الضرائب التي تمت جبايتها ٣٦ مليار شيكل (أكثر من ١١ مليار دولار)، وهذا أكثر بنسبة ٢٦٪ مما كان في تموز العام ٢٠٢٠، وأعلى بنسبة ١٨,٧٪ مما كان في تموز ٢٠١٩.

في المقابل، فإن الصرف الحكومي الجاري في شهر تموز، سجل تقريبا موازنة من دون عجز يذكر بالمقاييس الاقتصادية، إذ بلغ العجز ٨٠٠ مليون شيكل، مقابل عجز بقيمة ١٠ مليارات شيكل في شهر حزيران الماضي.

وحسب التقرير، فإن العجز في الموازنة العامة هبط من نسبة ١٢٪ في شهر آذار الماضي، إلى ١٠,١٪ في شهر حزيران الماضي، إلى ٩,٣٪ في شهر تموز الماضي، علما أن هدف الحكومة الحالية خفض العجز مع نهاية العام الجاري إلى ٦,٨٪ من حجم الناتج العام، ليواصل هبوطه في العام المقبل ٢٠٢٢ إلى نسبة ٣,٩٪ من حجم الناتج العام.

ويقدّر حجم الناتج العام حاليا بحوالي ١٤٠٠ مليار شيكل (٤٣٠ مليار دولار)، ما يعني أن كل ١٪ يعادل حاليا ١٤ مليار شيكل. ما يعني أيضا، أن العجز في الميزانية حتى نهاية شهر تموز بلغ ١٣٠ مليار شيكل، والهدف أن يهبط إلى قرابة ٩٥ مليار شيكل، حتى نهاية العام.

ويقول التقرير إن الرافد الكبير لهذه الزيادة في الضرائب كان قطاع الهايتك وقطاع العقارات، كذلك فإن الاستهلاك الفردي سجل ارتفاعا كبيرا، خاصة في مجال مشتريات المعدات البيتية، إضافة إلى السيارات الجديدة.

وقد بنت وزارة المالية تقديراتها لخفض العجز في الموازنة على زيادة حادة افتراضية لمداخيل الضرائب. وحذر محافظ بنك إسرائيل المركزي، البروفسور أمير يارون، في جلسة الحكومة التي أقرت الموازنة، من الإفراط في توقعات مداخيل الضريبة في العامين الجاري والمقبل، وبضمن ذلك الضرائب الجديدة التي ستتم جبايتها بعد زيادة الضريبة على أدوات الطعام التي تستخدم لمرة واحدة، وعلى المشروبات الخفيفة والعصائر. وقال يارون: «إن المطلوب هو العمل بحذر في كل ما يتعلق بتقديرات مداخيل الضريبة، وذلك بسبب احتمال وقوع متغيرات، وأوضاع طوارئ»، ويقصد الأوضاع الصحية.

أنماط التشغيل في إسرائيل: فجوات خلفها تمييز عميق. (الصـــورة عن موقع «معهد الديمقراطية الإســرائيلي»)

تقرير جديد عن تمييز قديم ومتواصل في «التشغيل الاحتوائي» ضد المواطنين العرب و«اليهود المستضعفين»!

كتب هشام نفاع:

يشكّل حجم التشغيل المتساوي لمختلف شرائح المواطنين فـي المجتمع امتحاناً آخر لمدى تطبيق مبدأ المسـاواة. ويسـتدلّ من تقرير جديد نشره مكتب مراقب الدولة الإسرائيلية، مطلع هذا الشهر، أن العلامة في هذا الامتحان ما زالت بعيدة عن جعل نظام الحكم الإسـرائيلي يعبـر المعايير الدولية، وحتى المحلية التي حددتها حكومات ومؤسسـات في السـابق، نحو التصريح بثقة بأن المساواة مبدأ محترم في هذه الدولة فعلاً وليس قولاً فحسب.

يعرّف التقرير الرسـمي أهمية هذا التشـغيل الذي يسميه «التشـغيل الاحتوائيّ» (inclusion) للعاملين من فئات سكّانيّة مختلفة، بكونه يسعى إلى «منـح كلّ واحد مـن العاملين في المؤسّسـة إحساساً بأنّه متساوٍ مع سـائر العاملين، من خلال المحافظة على تفرُّده، ودون مطالبته بإخفاء اختلافه كونه ينتمي لفئة سكّانيّة معيّنة داخل المجتمع، عِرقيّـة كانت أم ثقافيّة، أو بسـبب إعاقة، أو ميول جنسـيّة معيّنة. المؤسّسة التي تشـغّل تنويعة من السكّان تستفيد على صُعُد جمّة، نحو: تحسين الـروح الإبداعيّة والنزعة الابتكاريّـة والتحديثيّة؛ تحسـين مسـارات صنع القرار؛ وتحسـين الخدمة المقدَّمة للجمهور».

تمثيل متدنٍّ كمّاً وتدريجاً للشرائح المستضعفة

يقول مكتب المراقب إنه أجرى في الفترة الواقعة بين شهرَيْ شباط وتشرين الثاني العام ٢٠٢٠، عملاً رقابيّاً حول موضوع التشـغيل الاحتوائيّ لمختلف الفئات السـكّانيّة في سـلك خدمات الدولة، وقد نُفّذت الرقابة في مفوّضيّة خدمات الدولة، وأُجرِيَت فحوصات مكمّلة في مكتـب رئيس الحكومة، وفي مفوّضيّة مسـاواة الحقوق للأفراد ذوي الإعاقة في وزارة العـدل. وتناولت الرقابة مسـألة اسـتيعاب ودمج وترقية موظّفين من صفوف الفئات السكّانيّة التالية:

- أبناء المجتمع العربيّ «وبضمنهم الدروز والشركس»، كما يؤكد التقرير؛
- اليهود الذين من أصل أثيوبيّ؛
- المجتمع الحريديّ؛
- الأشخاص ذوو الإعاقة.

وشـمل الفحـص مركّبَيْن أساسـيَّيْن: (١) تحليل قواعد بيانـات عموم مسـتخدَمي الدولة في فترة الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩، وتحليل قواعد بيانات مناقَصات في سـلك خدمات الدولة في الفتـرة الواقعة بين العامَيْـن ٢٠١٧-٢٠١٩؛ (٢) مسـار إشـراك جمهور موظّفـي الدولة مـن صفـوف المجتمـع العربيّ، واليهود الذين من أصل أثيوبيّ، ومن أبناء المجتمع الحريديّ.

بنيـة التشـغيل من قبـل الدولة تبـدو كالتالي بموجب المعطيات الرسمية (العام ٢٠١٩):

- هناك ٧٩ جسماً حكوميّاً في سلك خدمات الدولة يعمل فيها نحو ٨٠,٠٠٠ موظّف.
- نسـبة المناقَصـات المُعَـدّة للمجتمع العربيّ التي لم يقع الاختيار فيها على أيّ فائز تبلغ ٥٧٪.
- ٥,٤٪ مـن الموظّفيـن الذيـن جـرى استيعابهم في سلك خدمات الدولة في العام ٢٠١٩ ينتمـون للمجتمع الحريديّ -وهي نسـبة متدنّية مقارَنةً بالغاية التي وضعتها الحكومة (٧٪).
- عـدد المستشـفيات الحكوميّـة التي حقّقت هدف تمثيل الأفراد ذوي الإعاقة (٥٪) هو: صفر.
- ٨٨٪ مـن موظّفـي الدولة مـن صفوف اليهـود الذين مـن أصل أثيوبـيّ أُدرِجـوا ضمن التدريج الأدنى للوظائف.
- ٧٥٪ مـن المشـاركين العـرب واليهود من أصل أثيوبيّ في مسـار إشراك الجمهور أفادوا بأنّهم يشعرون بمظاهر عنصريّة من قِبَل موظّفين أو مديرين.
- ٨٦٪ مـن الأجسـام الحكوميّـة الكبيرة لم تحقّق هدف التمثيل اللائـق في كلّ ما يتعلّق بالأشخاص ذوي الإعاقة (٥٪).

معظم الـوزارات لم تحقق غايـة التمثيل اللائق والمتساوي

لـم تقم الحكومة على امتـداد ١٣ عاماً، بتحديث الغايـة الكمّيّـة التـي حدّدتها للتمثيـل اللائق للمجتمع العربيّ في سـلك خدمـات الدولة (١٠٪)، وهـي غاية متدنّية إذا أخذنا بعين الاعتبار نسـبة السـكّان العرب من عموم السـكّان (٢١٪)، وكذلك نسـبتهم من مجْمَل القـوّة العاملـة (١٨٪). وفقاً للتقريـر الرسـمي فإن نشـاط مفوّضيّـة خدمات الدولة من أجل فرض وتطبيق واجب التمثيل اللائق للفئات السكّانيّة ذات الاستحقاق كان منقوصاً، إذ استخدمت مفوّضيّة خدمات الدولة وسائل الفرض والتطبيق التي بحوزتها استخداماً قليلاً، بالإضافة إلـى أنّها لم تحقّـق ما حُدِّد في قـرارات الحكومة التي اتُّخِـذت في العامَيْن ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ في شـأن النشـاطات التي تضمن التمثيـل اللائق للمجتمع العربيّ في سلك خدمات الدولة.

لـم تحقّـق ٧٧٪ من الـوزارات الحكوميّـة غاية التمثيل اللائق للمجتمع العربيّ في سـلك خدمات الدولـة، ولم تحقّق هـذه الغايةَ أيٌّ مـن الوحدات الملحَقة فيهـا، بما في ذلك وحدات تشـمل آلاف العاملين.

أفـاد ٧٥٪ من المشـاركين في مسـار إشـراك الجمهـور فـي صفوف الجمهـور العربـيّ بأنّهم يشـعرون (بهذه الدرجة أو تلك) بمظاهر عنصريّة من قِبل عاملين أو مديرين.

تمثيل مستخدمي الدولة العرب يأخذ في التراجع كلّما ارتفعت درجة الوظيفة وأصبحت مرموقة أكثر.

فعلى سـبيل المثال، كان تمثيلهـم في الدرجات الدنيا ١٥٪، وأمّا تمثيلهـم في الدرجات المرموقة فقـد بلغ ٣٪. أفادت الغالبيّـة العظمى (٧٧٪) من المجيبين في مسار إشـراك الجمهور، أنّ الموظّف العربيّ في سـلك خدمات الدولـة يحتاج إلى بذل مزيد من الجهـد - مقارَنةً بموظّف آخر- كي يترقّى لوظيفـة مرموقة أكثـر. ويلاحظ المراقـب أنه في جميع المستشفيات الحكوميّة تقريباً، كانت نسبة تمثيـل موظّفي الدولـة من المجتمـع العربيّ في العام ٢٠١٩ أعلى ممّا في العام ٢٠١٨.

يوصي المراقب بأن تعمل مفوّضيّة خدمات الدولة على تحديد غايـات كمّيّة لتشـغيل موظّفين في سـلك خدمات الدولة من صفوف المجتمع العربيّ، وهـي غايات تتماشـى وتتلاءم مع نسـبتهم في صفوف عموم السكّان، وأن تعمل على تحقيق هذه الغايات في مجْمَل الأجسـام الحكوميّة، ولا سـيّما الوزارات والوحدات الملحَقة. يوصي كذلك أن تعمل مفوّضيّة شـكاوى الجمهور على تحسـين تمثيل موظّفين عرب في سـلك خدمات الدولة، ولا سـيّما في المسـتويات الإداريّة. ويضيف: ثمّة حاجة إلى تحديد غايات للتمثيل اللائق في كلّ مسـتوى من مستويات الهرم الوظيفيّ؛ والعمل قَدْر المستطاع علـى تعيين أعضـاء لجان ممتحِنيـن من صفوف المجتمع العربيّ في المناقَصات التي تضمّ مرشّحاً عربيّـاً؛ ومتابعة نتائـج تطبيق التغييـر؛ والعمل على دمج مرشّـحين وعاملين مـن صفوف المجتمع العربـيّ في برامج تأهيل احتياطـيّ المديرين في سـلك خدمة الدولة؛ وتوفير مرافَقة مهنيّة ملائمة للموظّفين العرب في الدرجات الوسطى، في سبيل تأهيلهم لتبوُّؤ وظائف مرموقة.

تمييز ضد مجموعتَي يهود وضد ذوي الإعاقة

أفـاد ٧٥٪ من المشـاركين في مسـار إشـراك الجمهور من اليهـود الذين من أصل أثيوبّي أنّهم قد تعرّضـوا خلال عملهـم لتعليقـات عنصريّة. غالبيّة الذين شـاركوا في عملية إشـراك الجمهور (٥٧٪) قالـوا إنّ المؤسّسـة التـي يعملون فيها لا تعمل على تشـجيع تجنيد مرشّـحين من صفوف اليهود المتحدّرين من أصل أثيوبيّ.

في جميع الأجهزة الحكوميّة، ثمّة تمثيلٌ فائض لموظّفي الدولة من صفوف اليهود الذين من أصل أثيوبيّ في الدرجات الدنيا (٨٨٪ بالمقارنة بـ ٥٥٪ من مجْمَل الموظّفين في سـلك الدولـة)، وتمثيلٌ منقوص في سـائر الدرجـات (٢,٩٪ فـي درجات الإدارة البَيْنيّـة - التدريج الأوسـط- مقارنةً بـ ١٥٪ مـن مجْمَل موظّفي الدولة). على وجه العموم، يأخذ التمثيل في التراجـع تراجعاً ملحوظاً كلّما أصبحت الوظائف مرموقة أكثر.

ويوصـي المراقب بتحسـين مميّزات التشـغيل لموظّفـي الدولة الذيـن من أصل أثيوبـيّ مؤكداً أنه ذلك يتعلّق بتجنُّد إدارات الأجسـام الحكوميّة لزيادة مخزون المرشَّـحين في المناقَصات العلنيّة؛ وتخصيـص مناقَصات مُعَـدّة لوظائف ملائمة في كلّ مـا يتعلّق بمتطلّبات التحصيل العلميّ والخبرة فيهـا، ولوظائف فـي درجات مرموقـة أكثر؛ وفي إدماج قِيَم وسُبُل عمل في المؤسّسة تسهّل عمليّة اسـتيعاب موظّفين من أصل أثيوبـيّ، وترقيتهم وَفق كفاءاتهم.

في حالـة المجتمع الحريديّ، عمل في العام ٢٠١٩ نحو ١٠٠٠ موظّف حريديّ في سـلك خدمات الدولة، وكان ٦٤٪ من بينهم من النسـاء. نسبة الموظّفين الحريديم في سـلك خدمات الدولة في العام ٢٠١٩ بلغـت نحـو ١,٢٪، وهي نسـبة بعيدة عن نسـبة الحريديم من مجْمَل سـكّان الدولة في سنّ العمل (٨٪).

عمل ١٪ من مجْمَل العاملين الحريديم في سـلك خدمـات الدولة في الدرجـة المرموقة، و١٩٪ عملوا في الدرجة الوسـطى. في العـام ٢٠١٨، جرى للمرّة الأولـى تنفيذ خطّـة احتياطيّة («عاتـودا») مُعَدّة للأكاديميّين من صفوف السكّان الحريديم - خطة «مَشْـبيعِيم» (مؤثّرون). منذ افتتاح الفوج الأوّل للبرنامج للنسـاء والرجـال الحريديم، لـم يُفتتَح فوجٌ ثانٍ حتّى موعد انتهـاء الرقابة. وقد أفاد نحو ٧١٪ من المشـاركين في مسار إشراك الجمهور من صفوف موظّفي الدولة الحريديم أنّهم قد تعرّضوا لتعليقات مؤذية.

توصيـة المراقب هـي أن تواصـل المفوّضيّة العمل في موضوع تشـغيل الحريديم في سـلك خدمات الدولـة، ويقترح العمل على تحديد غاية كمّيّـة حكوميّـة للتمثيل اللائـق للحريديم من مجْمَل موظّفي الدولة والعمل على تحقيقها. ثمّة حاجة إلى أنشطة للتشـغيل الاحتوائيّ لموظّف الدولة الحريديّ من خـلال المحافظة على تفرُّده، ومن خلال مراعاة اختلافه بوصفه منتمياً للسكّان الحريديم.

منذ العام ٢٠١٧، حصل تراجع سـنويّ في تمثيل العاملين ذوي الإعاقة في سـلك خدمـات الدولة (تمثيل بنسـبة ٥٪ في العـام ٢٠١٧، مقابل ٣,٨٪ في العـام ٢٠١٩). في العام ٢٠١٩، لـم تحقّق ٨٦٪ من الأجسـام الحكوميّة الكبيرة في سـلك خدمات الدولة غايةَ التمثيل اللائق لذوي الإعاقة (٥٪)، بما في ذلك جميع الوزارات الحكوميّة التي تضمّ أكثر مـن ١٠٠٠ موظّف: وزارة العدل؛ وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعيّـة؛ وزارة التربيـة والتعليم؛ وزارة الصحّة؛ وزارة الماليّة؛ وزارة الخارجيّة - وجميع المستشفيات الحكوميّة. ويؤكد التقرير على وجوب تكثيف تجنيد أشـخاص ذوي إعاقة لسلك خدمات الدولـة، وطرح الصعوبات التي عرضتها الأجسـام والمستشفيات الحكوميّة في كلّ ما يتعلّق بالعثور على موظّفين من هذا القبيل أمام مفوّضيّة خدمات الدولة.

النساء العربيات واليهوديات الأثيوبيات: تمثيل منقوص مضاعَف

كانت نسبة النسـاء في درجات الإدارة (الوسطى والمرموقة)، في الوزارات الحكوميّة الستّ والثلاثين والوحـدات الملحَقة، أدنى مـن ٥٠٪. وعلى امتداد خمسة أعوام، حصل ارتفاع في نسبة النساء اللاتي ينتمين إلى الفئات السـكّانيّة التي يتوافر لديها اسـتحقاق التمثيل اللائق في سلك خدمات الدولة مـن المجموع العـامّ لموظّفات سـلك الدولة، لكن كان هنـاك تمثيل منقوص شـبه ثابت للموظّفات العربيّات والموظّفـات اليهوديّات اللاتي من أصل أثيوبيّ: نسبة النساء العربيّات من مجْمَل الموظّفات في سـلك خدمات الدولة في العـام ٢٠١٩ (٨,٦٪) كانت أدنى من نسبة مجْمَل الموظّفات والموظّفين العرب مـن مجْمَـل موظّفي الدولـة (١٢,٤٪)، وفي صفـوف اليهود الذين من أصـل أثيوبيّ – ٢,٦٪ وَ ٢,٨٪ على التوالي.

في كلّ ما يتعلّق بموظّفات سـلك خدمات الدولة من صفوف المجتمـع العربيّ ومن صفوف اليهود الذين مـن أصل أثيوبـي، ثمّة تمثيـل منقوص مضاعَـف: بسـبب كونها امـرأة، وبسـبب كونها جزءاً من الفئة السـكّانيّة التي تعاني من تمثيل منقوص في سـلك خدمات الدولـة، وبخاصّة في الدرجات المرموقة فيه.

ويخلـص المراقب إلى أنه: ثمّة حاجة إلى نشـاط شـامل في سلك خدمات الدولة من أجل رفع تمثيل النساء، ولا سيّما في صفوف المجموعات السكّانيّة التـي يتوافر لها اسـتحقاق التمثيـل اللائق، في الوظائف المرموقة في سلك خدمات الدولة. ويوصي بأن تبلوِر مفوّضيّة خدمات الدولة خطّة عمل شاملة بالاستناد إلى بنْية بيانات عرْضيّة وعينيّة للأجسام الحكوميّـة، وأن تعمـل على تطبيقهـا في جميع الأذرع الحكوميّة.

قصور في تعيين مسؤولين عن التنويع التشغيليّ

يبيّن المراقب أن نحو ١٥٪ من الأجسام الحكوميّة، وبعضها أجسام كبيرة تضمّ أكثر من ١٠٠٠ موظّف، من ضمنها: وزارة العدل؛ وزارة الماليّة؛ وزارة العمل والرفـاه والخدمات الاجتماعيّة؛ السـلطة القطْريّة للإطفـاء والإنقاذ، لم تعيّن مسـؤولاً عـن التنويع التشغيليّ في الفترة التي خضعت للرقابة. تعيين مسؤول كهذا مستوجَب وَفق قانون خدمات الدولة (تعيينات)، ١٩٥٩ (في مـا يلي: قانون التعيينات). الأجسـام الحكوميّة التي عمل فيها مسؤولون عن التنويع التشغيليّ تتميّز - وَفق النتائج التي توصّل إليها النشاط الرقابيّ- بتشغيل احتوائيّ لتنويعة الفئـات السـكّانيّة، مقارَنة بأجسـام أخرى، وذلك بعدّة مَناحٍ: مُناخات العمل؛ التشـجيع على تجنيد عاملين من تنويعة الفئات السـكّانيّة وترقيتهم؛ تشجيع النموّ الفرديّ والمهنيّ لدى العامل - وصولاً إلى مكافحة مظاهر العنصريّة.

ويخلـص التقرير الـى أنه يتوجّب علـى إدارات الأجسام الحكوميّة أن تعيّن مسؤولين عن التنويع التشـغيليّ، وأن توفّر لهـم أدوات عمل كافية من أجل ضمان بيئة عمل ملائمة واحتوائيّة لتشـغيل العاملين من تنويعة الفئات السكّانيّة في الدولة. وعلـى مفوّضيّة خدمات الدولـة أن تعمل من أجل تطبيق تعليمـات قانـون التعييـنـات المتعلّقة بواجب تعيين مسـؤول عن التنويع التشغيليّ في مجْمَل الأجسام في سلك خدمات الدولة.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية